مصطلحا الإبدال والإعلال في القرنين السادس والسابع الهجريين

إعداد

مصطفى عبدالله عبدالباسط

الملخص :

جاء هذا البحث بعنوان (الإبدال والإعلال في القرنين السادس والسابع الهجريين)، وقد تَصَدَّى لدراسة مصطلحَي: الإبدال والإعلال عند نحاة القرنين: السادس والسابع الهجريين، من خلال تتبُّع حدود المصطلحين، ورصد التطور الحاصل في حدِّ المصطلحين بين النحاة في تلك الفترة، ومدى إيفاء الحد بالمصطلح المحدود، كما رصد البحثُ– أيضًا– التسميات المختلفة التي استعملها النحاة والشُّرَّاح للإبدال والإعلال، ودلالة تلك المصطلحات.

واقتضت الدراسة أن يكون منهج الدراسة هو المنهج الوصفي؛ لتوافقه مع موضوع البحث وطبيعته، إذ يتناول البحثُ وصفَ حدود المصطلح وتسمياته.

وخلصت الدراسة إلى أنَّ :

الحدود الواردة لمصطلح الإبدال عند جاءت قاصرة عن وصف المصطلح؛ لأنَّها لم تُمَيِّز بين الإبدال الصرفي والإبدال اللغوي. أمَّا حَدَّا ابن يعيش 643هـ وابن جمعة الموصلي 696هـ فقد مَيَّزا الإبدال الصرفي في حدِّ مصطلح الإبدال.

تداخل مصطلح البدل من جهة التسمية بين دلالتين: نحوية، وصرفيَّة؛ إذ استعمل نحاة القرنين: السادس والسابع الهجريين مصطلح (البدل) للتعبير عن إقامة حرف مقام حرف، وهذا معنى صرفيّ، واستعملوه– أيضًا– للدلالة على التابع النحوي الذي يتبع ما قبله في الإعراب، نحو: أخوك زيدٌ حاضرٌ.

كلمات مفتاحية : مصطلح، البدل ، الإبدال ، السادس والسابع الهجريين

Abstract

This research came under the title (morphological substitution and morphological definition in the Sixth and Seventh Hijri Centuries), and it addressed the study of the two terms: Substitution and Al-I'alal among the grammarians of the sixth and seventh Hijri centuries, by tracing the boundaries of the two terms, and monitoring the development in the terminology between grammarians in that period, and the extent to which the boundary was fulfilled. In the limited term, the research also monitored the different nomenclatures used by grammarians and commentators for substitution and eloquence, and the significance of those terms.

The study required that the study method be the descriptive one. For its compatibility with the topic and nature of the research, the research deals with a description of the term limits and nomenclature.

Keywords: term, substitution, substitution, sixth and seventh Hijri

مقدمة:

إنَّ صَونَ اللسان العربيِّ عن الزلل سبيلُ العربية، وقد جُعِلَ عِلْمَا اللغة: النحو والصَّرف عمادًا ينبغي لمن أراد السلامة أن يعتني بهما، وعلم التصريف لا يقلُّ شأنًا عن علم النحو؛ إذ النحو قد يُحتَرزُ فيه بالإسكان عند الوقف، أمَّا الخطأ في بنية الكلمة فلا احتراز فيه؛ لذا كانت أهمية دراسة موضوعات التصريف، والتي على رأسها الإبدال والإعلال؛ وقد حرص هذا البحث على تناول هذين المصطلحين من بين مصطلحات التصريف.

المبحث الأول: مفهوم الإبدال

مصطلح البدل أو الإبدال من المصطلحات الرئيسة في الدراسات الصرفية، ولابدَّ لمن يتصَدَّى لدراسة التصريف أن ينظرَ في موضوعات الإبدال، وهو مصطلح أعمُّ من الإعلال؛ إذ الإعلال قاصرٌ على حروف العلة، أمَّا الإبدال فيُطلَقُ على تغيير حروف العلة وغيرها. وقد تعامل نحاةُ القرن السَّادس الهجرِيِّ مع مصطلحات: الإبدال والإعلال على أنَّها مصطلحاتٍ تطبيقية؛ فلم يحرِصْ أغلبهم إلى حَدِّها، واكتفوا بتمثيلها، وذِكرِ تطبيقاتها وقواعدها وشواهدها، أمَّا نحاةُ القرن السَّابع فقد وردت عندهم بعض التعاريف التي وصفت مصطلحات الإبدال والإعلال.

فمع نهاية القرن السادس ظهرت بعض الحدود كحدِّ ابن القَبيصِيّ 611هـ الذي حَدَّ البدلَ في قوله: "ومعنى البدل أن تضع حرفًا مكانَ حرفٍ"[1]، وتابعه العكبري 616هـ في استعمال مصطلح البدل، قال: "معنى

البدل: إقامة حرفٍ مقام حرف آخر"[2]، ومال ابن الحاجب646هـ إلى مصطلح الإبدال في قوله: "الإبدال جعل حرف مكان حرف غيره"[3]. وهذه الحدود الثلاثة جيدةٌ من جهة اشتراط وقوع الحرف المبدل مكان المبدل منه، وهم بذلك قد ميَّزوا بين الإبدال والعِوَض؛ إذ العِوَضُ جَعْلُ حرفٍ بدل حرف في غير موضعه، نحو: وزن وزِنة. ولكنَّ هذه الحدود لا تمنع دخول الإبدال اللغوي؛ وهو إبدال حرف مكان حرف لغير ضرورة لفظية، وهو غيرُ قياسيٍّ، ومصدرُه السماعُ، ولا يُشْتَرَطُ تقاربُ المعنى بين اللفظين عند المتوسعين فيه بخلاف الإبدال الصرفي فله حروفٌ وقواعدُ مُطَّرِدَةٌ.

وابن يعيش 643هـ في قوله: "البدلُ أن تقيم حرفًا مقام حرف آخر؛ إمَّا ضرورةً، وإما صنعةً واستحسانًا"[4] قد حرص على ذكر عِلَّة استعمال البدل، وهي إما لتسهيل النطق، أو مُجاراة الصيغ الشائعة التي استعملها العرب. ونحوه قول ابن جمعة 696هـ: "إبدال الحروف هو عبارة عن إقامة الحرف مقام آخر في محلِّه بعد حذفه طلبًا للمناسبة مطلقًا، أو الضرورة"[5] في ذكر علة استعمال المصطلح. ولكنَّ حدودهم السابقة لم تميِّزْ بين الإبدال الصَّرفيِّ والإبدال اللُّغَويِّ، وهذا عيبٌ من عيوب الحدِّ الموضوع لتمييز المحدود من غيره. هذا فيما يتعلق بحدِّ المصطلح.

المبحث الثاني: الإبدال والبدل من جهة التسمية

أمَّا فيما يتعلق بتسمية المصطلح فقد تداول نحاة القرنين السادس والسابع الهجريين مصطلحي: البدل، والإبدال؛ للدَّلالةِ على المصطلح الصرفي الذي يعبر عن إقامة حرف مكان حرف، كما عبَّروا بالبدل- أيضًا- عن الدلالة النحوية للبدل، وهو التابع ما قبله في الإعراب بلا واسطة. فالزمخشري 538هـ من الذين ذكروا المصطلحين كما في قوله: "يقع الإبدال في الأضرب الثلاثة كقولك: أُجُوه ,وهَرَاقَ, وألَّا فعلتَ"[6]، ويَقصِدُ بالأضرب الثلاثة: الاسم،

نحو: أُجُوه ووُجوه، والفعل، نحو: هَرَاقَ وأَرَاقَ، والحرف، نحو: ألَّا فعلتَ، وأنْ لا فعلْتَ. وورد عنده مصطلح البدل كما في تفسيره قول الله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصنَٰمَكُم﴾[7]، قال الزمخشري 538هـ: "فإنْ قلتَ: ما الفرق بين الباء والتاء؟ قلتُ: إنَّ الباءَ هي الأصل، والتاء بدلٌ من الواو المبدلة منها، وإنَّ التاء فيها معنى وهو التعجب"[8]. وهذان المصطلحان صرفيان، وتسمية البدل تشترك فيها دلالة نحوية في قوله: "والبدل على أربعة أضرب: بدل الكل من الكل، نحو: رأيتُ زيدًا أخاك، بدل البعض من الكل، نحو: ضربْتُ زيدًا رأسَه، بدل الاشتمال، نحو: سُلِبَ زيدٌ ثوبُه، بدل الغلط، نحو: مررتُ برجلٍ حمارٍ"[9]، وهذا الاضطراب في التسمية كان شائعًا بينهم في استعمالهم مصطلح البدل كما سيُذكَرُ.

وابنُ الشجري 542هـ استعمل الإبدال بدلالتين: صرفيَّة، ونحويَّة، واستعمل البدل للدلالتين- أيضًا- قال: "وأمَّا الإبدال اللازم: فإبدال الهمزة من الواو المضمومة إذا وقعت بعدها واو متحركة، كقولهم في تحقير: واصل وواعد، وشعرٍ واحفٍ، وسقفٍ واكفٍ: أُوَيْصِلٌ وأُوَيْعِدٌ، وشُعَيْرٌ أُوَيْحِفٌ، وسُقَيْفٌ أُوَيْكِفٌ"[10]، يريد بالإبدال المعنى الصرفيَّ، وقال: "تقول: ما جاءني أحدٌ إلَّا زيدٌ، ترفعُ زيدًا على الإبدال من أحدٍ"[11]، ويقصد بالإبدال- هنا- التابع النحوي. وهذا الاضطراب الواقع عند ابن الشجري في تسمية المصطلح شمل مصطلح البدل- أيضًا- حيث استعمله للدلالتين، قال: "وأمَّا ذوائب، فأصله: ذَأائِب، الهمزة الأولى همزة ذُؤابة، والثانية بدل من ألف ذُؤابة، كما أُبدِلَت ألفُ رسالة همزةً في رسائل؛ فاستثقلوا الجمع بين ثلاثة أمثال في جمعٍ، فأبدلوا من الأولى الواو"[12]، وإبدالُ الواو بالهمزة في (ذوائب) معنًى صرفيٌّ، وذكر البدل النحوي في توجيه قول الله تعالى: ﴿لَّقَد كَانَ لَكُم فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسوَةٌ حَسَنَة

لِّمَن كَانَ يَرجُواْ ٱللَّهَ وَٱليَومَ ٱلأٓخِرَ﴾[13]، قال ابن الشجري: "فقوله: (لمن كان يرجو الله) بدلٌ من قوله: (لكم)"[14].

وجاء مصطلحُ ابن عطية 546هـ صرفِيًّا فقط، قال: "واختلف الناسُ في بَكَّةَ، فقال الضَّحَّاكُ وجماعة من العلماء: بَكَّةُ هي مَكَّةُ، فكأنَّ هذا من إبدال الباء بالميم على لغة مازن وغيرهم"[15]، وكل شواهد الإبدال عنده منحصرة في دلالته الصرفية، أمَّا البدلُ فاستعمله بدلالتين: أولاهما: صرفية كما في قوله: "والتاء في تَاللهِ بدلٌ من الواو"[16]، والأخرى: دلالةٍ نحويَّةٍ كما في تفسيره قول الله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلجِنَّ﴾[17]، قال ابن عطية: "والجنُّ بَدَلٌ من قوله: شركاء"[18]، فالإبدال عند ابن عطية مصطلحٌ صرفيٌّ، أمَّا البَدَلُ فمشتركٌ بين النحو والصرف. وذَكَرَ اللخمي 577هـ مصطلح البدل، قال: "ويقولون لطرف الفاكهة: تُحْفَةٌ، والأفصحُ: تُحَفَةٌ، والتاءُ بدلٌ من الواو"[19]، وإبدالُ الحرف أو الحركة معنى صرفيٌّ عَبَّرَ عنه- أيضًا- بمصطلح الإبدال، نحو قوله: "ويقولون: سمعْتُ صياحَ القِطِّ. والصوابُ أن يقال: مُوَاءَه أو مُعَاءَه، على إبدال الهمزة عينًا"[20]، يريد الإبدالَ الصَّرْفيَّ.

وورد مصطلح البدل عند السهيلي 581هـ متنازَعًا بين النحو والصرف، قال :"ويقولون في التاء من تُراث وتُخمة: بدلٌ من واو"[21]، والبدل هنا تغييرٌ صرفِيٌّ، وقال في "إعراب الرحمن من قوله: بسم الله الرحمن الرحيم: ذهبَ قومٌ إلى أنَّه نعتٌ، وذهب آخرون إلى أنَّه بدلٌ من [لفظ] الله"[22]. أمَّا الحيدرة اليمني599هـ فخَالفهم حينَ خَصَّ الدلالةَ الصرفيَّةَ بالبدل، ولم يستعمل الإبدال في الصَّرف، قال: "وأمَّا البدلُ فهو يكونُ بأحد عشر حرفًا، وهي: الألف، والهمزة، والياء، والجيم، والدال، والميم، والواو، والنون، والطاء، والهاء، والتاء. يجمعها قولهم: أُتيحَ خوفٌ هنا"[23]. أمَّا الإبدال فمزاحِمٌ- عنده- للبدل النحوي، كما في قوله: "ويُمتنَعُ إبدالُ المؤنث من المذكر،

والمذكر من المؤنث، ما لم يكن جزءًا من المبدل منه ومشتملًا عليه، نحو: قَطَعْتُ زيدًا يَدَه، وإبدالُ المفرد من الجمع، والجمع من المفرد، وكذلك ما أشبهه في بدل الكل، ويُمتنَعُ- أيضًا- البدلُ من ياء النفس"[24]. فالحيدرةُ خالفَ السابقين في أنَّه قَصَرَ مصطلح الإبدالِ على الدلالة النحوية، ولم يستعمل هذه التسمية في الدلالة الصرفية، واكتفى بالبدل للمعنى الصرفيِّ.

وقال ابن يعيش 643هـ: "وأمَّا إبدالُ الواو فقد أُبدِلَت من أختيها ومن الهمزة"[25]، واستعملَ البدلَ في حدِّه كما سبق، فهما مصطلحان صرفيَّان، وأشْرَكَ البدلَ كسابقيه في الدلالة النحوية، نحو قوله: "البدلُ ثانٍ يُقَدَّرُ في موضعِ الأول، نحو قوله: مررتُ بأخيك زيد"[26]. وورد المصطلحان عند ابن عصفور 669هـ في قوله: "والفرق بين الإبدال والقلب: أنَّ القلبَ تصييرُ الشيءِ على نقيض ما كان عليه، من غير إزالةٍ ولا تنحيةٍ، والبدلُ وضعُ الشيء مكان غيره على تقدير إزالة الأول وتنحيته. فلذلك جعلنا مثل: (قال وباع) قلبًا؛ لأنَّ حروفَ العلَّة يُقارِبُ بعضُها بعضًا؛ لأنها من جنسٍ واحدٍ، فسَهُلَ تقديرُ بعضها إلى بعض. وجعلنا مثل (اتَّعَدَ) ونحوه إبدالًا؛ لتباين حروف الصحة من حروف العلة. وكذلك جعلنا قولهم: (أمواء) في أمواه من قبيل البدل؛ لتباين حروف الصحة بعضها من بعض"[27]، وقال: "البدل: إعلامُ السامع بمجموع اسمين أو فعلين على جهة تبيين الأول أو تأكيده"[28]، يريد بذلك التابع النحوي الذي يتبعُ متبوعه لتأكيده، نحو: قام أخوك زيدٌ.

واستعمل ابنُ مالكٍ 672هـ مصطلَحَي: البدل، والإبدال، قال: "ومن إبدال الهمزة من الواو المكسورة قولُهم: إحدى، وأمَّا (أحد) المستعمل في العدد فأصله (وحد) لكن البدل فيه وفي أمثاله شاذٌّ"[29]، والمصطلحان مُعَبِّران عن الدِّلالة الصَّرفِيَّة، أمَّا الدلالةُ النَّحْويَّةُ فاستعمل لها البدلَ، قال: "والبدل ومتبوعه بالنسبة إلى التعريف والتنكير متفقان أو مختلفان"[30]، فتعريفُهما

نحو: قرأْتُ سيرةَ الفاروقِ عُمَرَ، وقد يختلفان، "أمَّا بدلُ المعرفة من النكرة فقولك: مررتُ برجلٍ عبدالله"[31]. وقد دلَّ البدل والإبدال معًا على الدلالة الصرفية، وقال الاستراباذي 686هـ: "ويدخل في الإبدال إبدالُ حرفِ العلَّة والهمزة وغيرهما"[32]، وقال: "واو حيوان بدلٌ من الياء"[33].

فمن خلال دراسة مصطلحَي: البدل والإبدال في القرنين السادس والسابع الهجريين أمكن القول بأنَّ أغلبَ النُّحَاة في تلك الفترة قد اضطربت عندهم دلالة مصطلح البدل، إذ استعملوه لدلالتين: إحداهما صَرفِيَّةٌ: بمعنى جعل حرفٍ مكان حرفٍ، والأخرى نَّحْويَّةٌ: تخصُّ التابعَ النحويَّ. أمَّا الحيدرة 599هـ فخالفهم جميعًا في إطلاق الإبدال على الدلالة النحوية، فلم يستعمله في المعنى الصرفي.

المبحث الثالث: مصطلحات أقسام البدل

1) بدل من أصل:

ذكر ابن القَبيصِيّ611هـ هذا المصطلح في تمثيله لأنواع البدل، قال: "وهو على ثلاثةِ أضربٍ: بدل من أصل، وبدل من زائد، وبدل من بدل. فالأول، نحو: ميقات، الياء بدل من الواو، والأصل: مِوْقات؛ لأنه من الوقت، وكذلك الياء في (ميزان وميعاد) بدل من الواو التي هي الأصل؛ لأنه من الوزن والوعد"[34]، وعَبَّرَ به العكبري 616هـ عن إبدال حرف من حرف أصيل في الكلمة، حيث ذكر أنواع البدل، ومَثَّلَ لهذا النوع بقوله: "اسم الله تبارك وتعالى، وفي أصله قولان: أحدُهما: لاه، ثمَّ أُدخِلَت عليه الألفُ واللامُ، وفُخِّمَت اللامُ، إلا أنْ ينكسرَ ما قبلها، ولا حذف فيه على هذا.

والقول الثاني: أصله (إلاه)، وهو فِعال مِن أَلِهَ يَأْلَهُ، إذا عُبِدَ. فالإلهُ فِعالٌ بمعنى مفعول، أي: معبود، ثم أُلقِيَت حركة الهمزة على لام التعريف فالتقت اللامان، فَسُكِّنَتِ الأولى وأُدْغِمَت في الثانية وفُخِّمَت. وقال أبو عليٍّ: حُذِفَتِ الهمزةُ من غير نقلٍ، وعلى هذا يكونُ العملُ أقلَّ؛ لأنَّ لامَ التعريفِ تبقى على سكونها ثم تُدغَمُ، فوزنُه الآن: العَال، وصار لزوم الألف واللام عوضًا من المحذوف، ولذلك جاز قطعُ الهمزة في النداء. والألف على القول الأول بدلٌ من أصلٍ، وهو ياءٌ؛ لأنهم قالوا في مقلوبه: لَهْيَ أبوك. وعلى القول الثاني هي زائدةٌ"[35]. فأصلُ الاسم على الوجه الأول (لَهْيَ) أُبدِلَت الياء ألفًا، فصار لاه، ثم دخلت عليه ال التعريف، وفُخِّمَتِ اللامُ للتعظيم، وهذه الألف مبدلَةٌ من أصلٍ وهي الياء. وقال ابن يعيش643هـ عن أنواع الهمزة آخر الممدود: "وأمَّا كونها بدلًا من أصلٍ، فنحو: كساء، ورداء"[36]. وقال ابن مالك 672هـ: "وما لم يقم دليلٌ على زيادته فهو أصلٌ كهمزة هناء, أو بدلٌ من أصل كهمزة كساء"[37]، فأصلهما الواو والياء. فمصطلح (بدل من أصل) استعملوه للدَّلالةِ على عملية إبدالِ حرفٍ مكانَ حرفٍ أصليٍّ في الكلمة، نحو: إبدال همزة كِساء من الواو.

2) بدل من زائد– إبدال من زائد– بدل من مزيد:

حروف الكلمة منها ما هو أصيل، ومنها الزائد، وذلك من جهة التجريد والزيادة، وقد يُبدَلُ حرفٌ من حرفٍ أصيلٍ، وهو ما أطلقوا عليه مصطلح (بدل من أصل)، وربما كان البدلُ بحرفٍ مكان حرفٍ زائدٍ، وهذا النوع أطلقوا عليه عدة تسمياتٍ هي: (بدل من زائد، وبدل من مزيد، وإبدال من زائد). قال ابن القَبيصِيّ 611هـ: "وأما الإبدالُ من الزائد، فنحو قولك في جمع ضاربة: ضوارب، فالواو بدلٌ من الألف المزيدة"[38]، واستعمل له العكبري 616هـ

مصطلح (بدل من زائد) في ذكره أنواع الألف، قال: "... وبدلٌ من زائدٍ كألف (مِعزَى) و(حَنَبْطَى) فإنها بدلٌ من الياء التي للإلحاق"[39]، فَمِعْزَى مُلحَقٌ بدِرهَمٍ، وحَنَبْظَى بجَحَنْفَلٍ، وألفاتها رابعة أو أكثر، تُبدَلُ من الياء، وتُرَدُّ لأصلها عند التثنية والجمع. وقال ابن يعيش 643هـ: "فَ(ظنابيبُ) جمعُ ظُنبوب، وهو عَظْمُ السَّاق، والألف زائدة للجمع، والياء المبدلة من واو ظنبوب زائدةٌ أيضًا؛ لأنها بدلٌ من زائدٍ"[40]، أي إنَّ الياء في صيغة الجمع (ظنابيب) مُبدَلةٌ من حرفٍ زائدٍ وهو الواو في المفرد.

3) بدل من بدل:

قد يجري الإبدال في الموضع الواحد مرتين، فالحرفُ يُبدَلُ من حرفٍ مبدلٍ- أيضًا- قال ابن القَبيصِيّ 611هـ: "وأما البدل من البدل، فنحو قولهم: في النسب إلى (رَحَى): رَحَوِيٌّ، فالواو مُبدلة من الألف، والألف مبدلة من الياء"[41]، وهذا على قول من قال بأنَّ أصلها (رَحَيَ) بالياء، فأُبدِلَت الياء ألفًا فصارت (رَحَى)، ثم أُبدلت الألف واوًا في النسب فقيل: (رَحَوِيٌّ)، وذكر ابن عصفور 669هـ وقوع هذا البدل في تاء القَسَم؛ "فإنَّ العربَ لمَّا لم تَجُرَّ بها إلا اسمَ الله- تعالى- دلَّ ذلك على أنَّها بدلٌ من بدل؛ لأنَّ العرب تخصُّ البدلَ من البدلِ بشيءٍ بعينه"[42]، وتابعه ابنُ الصَّائغ 720هـ في قوله: "ولم تدخل التاء إلَّا على اسم الله تعالى، كقوله سبحانه: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصنَٰمَكُم﴾[43]؛ لأنَّها بدلٌ من بدلٍ، فلم تدخل إلَّا على اسمٍ واحدٍ"[44]. وكأنَّ العربَ حين أرادت تخصيصَ لفظٍ بشيءٍ مُعيَّنٍ أخرجوه من الإبدال الذي يشترك فيه الكثير من الألفاظ إلى حالةٍ خاصَّةٍ باللفظ بإبداله مرة ثانية بعد الإبدال الأول. فمصطلح (بدل من بدل) يُرَادُ به الحرفُ المبدل من حرفٍ آخرَ مبدلٍ من غيره.

4) البدل اللازم- الإبدال اللازم:

من سنن العرب إبدالُ الحروف لعلَّةٍ ما كالتخفيف، أو الحمل والقياس على أمثلةٍ مُطَّرِدَةٍ في الاستعمال، وهذا النوع من الإبدال أطلقوا عليه: الإبدال اللازم، والبدل اللازم. وحروفه محصورة مع اختلافٍ طفيفٍ بين النحاة في بعضها. قال ابن القَبيصِيّ 611هـ: "ويكونُ البدلُ لازمًا، وهو ما لا يجوزُ معه استعمال الأصل، كالألف في: قال، وباع"[45]؛ لتَحَرُّكِ الواو والياء، وانفتاح ما قبلهما في (قَوَلَ، وبَيَعَ). وقال الزمخشري 538هـ: "وأمَّا البدل اللازم فلا يُرَدُّ إلى أصله، تقول في (قائل): قُويئل، وفي (تُخمة): تُخَيْمَة"[46]. أمَّا ابنُ يعيش 643هـ فرأى أنَّ عِلَّةَ هذا النوع من البدل غير واجبة لقوله: "والمرادُ باللازم: ما كان الإبدالُ فيه لضربٍ من التخفيف، لا لعلةٍ أوجبت ذلك"[47]، وذكر العكبري 616هـ أنَّه قد يجيءُ لعلةٍ، قال في ذِكر أنواع البدل: "وأمَّا المقيسُ فضربان أيضًا: لازم مُطَّرِد، ولازم غير مُطَّرِد. فالأول ما أُبدِلَ لِعِلَّةٍ، فإنه لازمٌ حيثُ وُجِدَتِ العلة ما لم يمنع منه مانعٌ، كإبدال الواو والياء ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما. واللازم غير المُطَّرِد، نحو: إبدال الياء من الواو في أعياد"[48]، فالقياسُ أعواد، ولكنَّه غيرُ مُطَّرِد، " وقالوا في عيد: عُيَيْدٌ، وكان القياس: عُوَيد لأنَّه من عاد يعود، ولكن قالوا: عُييد، فلم يَردُّوه إلى الأصل حملًا على قولهم في الجمع: أعياد"[49].

5) البدل غير اللازم:

البدل غير اللازم هو ما أمكنَ ردُّه إلى أصله دون تغيُّرٍ في المعنى، أو صعوبةٍ في النطق به، ويدخل فيه ما انفردت به بعضُ لهجات العرب مما لم يجرِ على قاعدةٍ مُطَّرِدَةٍ في اللغة. قال الزمخشري 538هـ: "والبدل غير اللازم يُرَدُّ إلى أصله كما يُرَدُّ في التكسير، تقول في ميزان: مُوَيْزِين"[50]، ففي تصغير (ميزان) تُرَدُّ الياء إلى أصلها الواو (مِوْزان)، وقد حدث للواو إعلالٌ

بقلبها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فنقول في تصغيره: مُوَيْزِين، ونحو: (أحوال) في التكسير؛ لأنَّ الألف في (حال) أصلها واو، تكشفُها صيغةُ التكسير. وقال ابن القَبيصِيّ 611هـ في كلامه عن أنواع البدل: "وغيرُ لازمٍ: وهو ما يجوز فيه استعمالُ الأصل كالواو المضمومة المفردة, فإنه يجوزُ إبدالُها همزة، ويجوزُ ترك الإبدال، تقول: أُجوه، ووُجوه"[51]، وقال ابن يعيش 643هـ: "وغيرُ اللازم ما كان البدل فيه لعلَّةٍ أوجَبَت ذلك فيه، إمَّا بحركَةٍ أوجَبَت قلب ما بعدها، وإمَّا بحرفٍ على حالةٍ توجِبُ قلب حرفٍ بعده"[52] ، وذلك نحو: ميزان وميلاد، وأصلهما: مِوْزان ومِوْلاد، "فإذا حَقَّرْتَ أو جمعتَ تزولُ العِلَّةُ الموجِبةُ، إما بزوال الحركة، أو بزوال الحالة من ذلك الحرف، فَيُرَدُّ إلى أصله"[53]. فإبدالُ (ميزان) من (مِوْزان) إبدالٌ لازمٌ، وعند الجمع أو التصغير يصيرُ الإبدالُ غيرَ لازمٍ في (مُويزين، ومَوازين) بالعودة إلى الأصل لزوال العِلَّة، وكان الأَوْلَى عدمُ تقييد البدل غير اللازم بالعلة التي ذكرها في قوله الأسبق؛ لأنَّ العلة في غير اللازم قد لا توجِبُ الإبدال، قال العُكبَرِيُّ 616هـ: "وأما ما ليس بلازمٍ ولا مُطَّرِدٍ، فهو الجائز، كإبدالهم الواو همزة في وشاحٍ ووِعاءٍ، فإنَّه جائزٌ غيرُ مُطَّرِدٍ، ألا ترى أنَّهم إذا عللوا الإبدال بكسر الواو بطل عليهم بـ(وِرْدٍ، وِقْرٍ)، وغير ذلك مما لا يجوزُ فيه الإبدال مع وجود العلة وعدم المانع"[54].

6) البدل المقيس– البدل غير المقيس:

قال العكبري 616هـ: "والبدل على ضربين: مقيس، وغير مقيس. فغيرُ المقيس كإبدالهم الياء من الباء في (الأرانب)، فقد قالوا: (الأراني)، وإبدال الياء من السين في: سادس، فإنهم قالوا: سادِي. وأمَّا المقيس فضربانِ أيضًا: لازمٌ مُطَّرِدٌ، ولازمٌ غيرُ مُطَّرِدٍ"[55]، فالعكبري أطلق على الإبدال اللُّغوي مصطلح البدل غير المقيس؛ لأنَّه سماعيٌّ لا ينقاسُ، ولا يَطَّرِدُ، وهذا النوعُ

واسِعٌ لا يشترطُ تقارب المخرج بين الحرفين، وتُستَعملُ فيه الصيغتان. أمَّا المقيسُ فَيُطلَقُ عليه الإبدالَ الصرفيَّ، وله قواعد، ويجري على حروف معيَّنة، ولا تُستَعمَلُ فيه الصيغتان، وهو ما ينصرِفُ إليه الذهن عند إطلاق مصطلح الإبدال.

المبحث الرابع: مفهوم الإعلال

الإعلال- الاعتلال:

الإعلالُ تغييرُ حروف العلَّة، لجأ إليه العربُ للتخفيف، ويكون بالقلب، نحو: قلب الباء ألفًا في باع من بَيَعَ، وبالحذف نحو: قُلْ من قَوَلَ، وبالنقل والإسكان، نحو: يقُولُ من يَقْوُلُ. والإعلال يندرج تحت الإبدال؛ لأنَّ الإبدالَ أعمُّ، فهو يشملُ تغير الحروف الصحيحة والمعتلة، فكلُّ إعلالٍ إبدالٌ. وقد اكتفى كثيرٌ من النحاة باستعمال مصطلح إبدال حروف العلة بدلًا من مصطلحَي: الإعلال، والاعتلال.

ولم يحرص النحاة طوال القرن السادس الهجريِّ على وضع تعريف لمصطلح الإعلال أو الاعتلال، ولم يميلوا إلى استعمال هذين المصطلحين، وكان المصطلح الشائع عندهم للتعبير عن تغيير الحروف الصحيحة والمعتلة هو مصطلح الإبدال. وقد حَدَّ ابنُ الحاجب 646هـ الإعلال بقوله: "الإعلالُ تغييرُ حرفِ العلَّة للتخفيف، ويجمعُه القلبُ والحذفُ والإسكانُ، وحروفُه: الألفُ والواوُ والياءُ"[56]. وجاء المصطلحُ أكثرَ وضوحًا عند الرَّضيِّ الاستراباذي 686هـ الذي مَيَّزَ بين المصطلحات المتقاربة في قوله: "ولا يقال لتغيير الهمزة بأحد الثلاثة إعلالٌ، نحو: رَاسٍ، ومَسَلَةٍ، والمِرَاةِ، بل يقال: إنَّه تخفيفٌ للهمزة. ولا يقال- أيضًا- لإبدال غير حروف العلَّة والهمزة، نحو: هَيَّاكَ، وعَلِجٍّ، في: إيَّاكَ، وعَلِيٍّ. ولا لحذفها، نحو: حِرٍ في حِرْحٍ. ولا

لإسكانها، نحو: إبْلٍ في إبِلٍ"[57]. فالاستراباذيُّ مَيَّزَ بين الإعلال والإبدال والتَّخفيف والحذف، وأطلق على إبدال العِلَّة والهمزة مصطلح القلب، قال: "ولفظُ القلبِ مختصٌّ في اصطلاحهم بإبدال حروف العلَّة والهمزة بعضها مكان بعض. والمشهور في غير الأربعة لفظُ الإبدال، وكذا يُستَعمَلُ في الهمزة أيضًا"[58]. فالاستراباذي كان حريصًا على تمييز المصطلحات بعضها من بعض، وهذا ملمحٌ من ملامح الدِّقَّة في استعمال المصطلح عنده.

المبحث الخامس: العِوَض

مصطلحُ العِوَض مصطلحٌ متداخلٌ مع الإبدال من جهة إقامة حرف بدلًا من آخر، وقد مَيَّزَ ابن جنِّي392هـ بينهما، "فالبدلُ أعمُّ تَصَرُّفًا من العِوَض، فكلُّ عِوَضٍ بدلٌ، وليس كلُّ بدلٍ عِوَضًا"[59]، على التوسع في مفهوم البدل. ففي الإبدال يُقام حرفٌ مقام حرفٍ آخرَ، نحو: أُجوه ووُجوه، أمَّا العِوَضُ فيكونُ في غير موضع المُعَوَّضِ عنه، نحو: زِنَةٍ، وعِدَةٍ، واسمٍ، وابنٍ. ولكنَّ الزمخشري 538هـ استعمل العِوَضَ في موضعِ المُعَوَّضِ عنه، نحو قوله: "والتاء في يا أَبَتِ، عِوَضٌ من ياء الإضافة، ولا يقال: يا أَبَتِي؛ لئلا يُجمع بين العِوض والمعوض عنه"[60]، وأجاز بعضهم الجمع بينهما؛ "لأنَّ مَن قال: فَمَوَانِ، جمعَ بين العِوض والمُعَوَّض منه"[61]. وقال السهيلي 581هـ: "وأما إلحاق النون بعد حروف المد في هذه الأفعال الخمسة، فَحُمِلَتْ على الأسماء التي في معناها، المجموعة جمع السلامة والمُثَنَّاة، نحو: مسلمون ومسلمان، وهي في تثنية الأسماء وجمعها عِوَضٌ من التنوين"[62]، وهي اللغةُ العليا؛ "فمذهَبُ سيبويه وجمهور البصريين أنَّها عوضٌ من الحركة والتنوين"[63] في التثنية والجمع السالم.

الحواشي:

1() التتمة في التصريف، لابن القبيصي 611هـ، ت: محسن بن سالم العميري، ط1، نادى مكة الثقافي الأدبي، 1414هـ/ 1993م. ، ص: 100

2() اللباب في علل البناء الإعراب، للعكبري 616هـ، ت: غازي مختار طليمات، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودمشق، سوريا، 1416هـ/ 1995م، 2/ 284

3() الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب 646هـ، ت: حسن أحمد العثمان، ط1، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ودار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1415هـ/ 1995م ، ص: 109

4() شرح المفصل، لابن يعيش 643هـ، ت: مشيخة الأزهر الشريف، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة.، ص: 10/ 7

5() شرح ألفية ابن معطي، لابن جمعة 696هـ، ت: علي موسى الشَّوملي، ط1، مكتبة الخريجي، الرياض، 1405هـ/ 1985م ، ص: 2/ 1340

6() المفصل في علم العربية، للزمخشري 538هـ، ط2، دار الجيل للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص: 360

[7]() سورة الأنبياء: جزء من الآية 57

8() الكشاف، للزمخشري 538هـ، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1407هـ، ص: 4/ 151

9() الأنموذج في النحو، للزمخشري 538هـ، ت: سامي بن حمد المنصور، ط1، 1420هـ/ 1999م، ص: 20

10() أمالي ابن الشجري 542هـ، ت: محمود الطناحي،ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1413هـ/ 1991م ، ص: 2/ 188

[11]() المرجع السابق: 3/ 5

[12]() المرجع السابق: 2/ 209

[13]() سورة الأحزاب: جزء من الآية 21

[14]() أمالي ابن الشجري 542هـ، ص: 2/ 93

15() المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية 546هـ، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1422هـ/ 2001م، ص: 1/ 474

[16]() المرجع السابق: 3/ 265

[17]() سورة الأنعام: جزء من الآية 100

[18]() المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية 546هـ، ص: 2/ 329

19() المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي 577هـ، ت: حاتم صالح الضامن، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، 1424هـ/ 2003م، ص: 456

[20]() المرجع السابق: 390

21() نتائج الفكر في النحو، للسهيلي 581هـ، ت: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوَّض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1412هـ / 1992م ، ص: 199

[22]() المرجع السابق: 41

23() كشف المشكل في النحو، للحيدرة اليمني 599هـ، ت: هادي عطية مطر، ط1، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1404هـ/ 1984م ، ص: 2/ 290

[24]() المرجع السابق: 2/ 30

[25]() شرح المفصل، لابن يعيش 643هـ، ص: 10/ 29

[26]() المرجع السابق: 3/ 63

27() الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور 669هـ، ت: فخر الدين قباوة، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 1996م، ص: 34

28() المقرب، لابن عصفور 669هـ، ت: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، ط1، 1392هـ/ 1972م، ص: 1/ 242

29() شرح الكافية الشافية، لابن مالك 672هـ، ت: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1402هـ/ 1982م، ص: 4/ 2091

30() شرح عمدة الحافظ وعُدَّة اللافظ، لابن مالك 672هـ، ت: عدنان عبد الرحمن الدُّوري، مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ/ 1977م، ص: 2/ 577

[31]() الكتاب، لسيبويه 180هـ، ت: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ/ 1988م: 2/ 14

32() شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي 686هـ، ت: محمد نور الحسن، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1402هـ/ 1982م، ص: 1/ 67

[33]() المرجع السابق: 3/ 71

[34]() التتمة، لابن القَبيصِيّ 611هـ، ص: 100

[35]() اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري 616هـ، ص: 2/ 365

[36]() شرح المفصل، لابن يعيش 643هـ، ص: 4/ 150

37() إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك 672هـ، ت: محمد عثمان، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، القاهرة، 1430هـ 2009م، ص: 95

[38]() التتمة، لابن القَبيصِيّ 611هـ، ص: 100

[39]() اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري 616هـ، ص: 2/ 246

[40]() شرح المفصل، لابن يعيش 643هـ، ص: 6/ 134

[41]() التتمة، لابن القَبيصِيّ 611هـ، ص: 101

[42]() الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور 669هـ، ص: 255

43() سورة الأنبياء: جزء من الآية 57

44() اللمحة في شرح المُلحة، لابن الصائغ 720هـ، ت: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1424هـ، ص: 1/ 265

45() التتمة، لابن القَبيصِيّ 611هـ، ص: 101

[46]() المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري 538هـ، ص: 203

[47]() شرح المفصل، لابن يعيش 643هـ، ص: 5/ 122

48() اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري 616هـ، ص: 2/ 285

49() شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لابن الناظم 686هـ، ت: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1420هـ/ 2000م، ص: 562

50() المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري 538هـ، ص: 203

[51]() التتمة، لابن القَبيصِيّ 611هـ، ص: 101

[52]() شرح المفصل، لابن يعيش 643هـ، ص: 5/ 122

[53]() المرجع السابق: 5/ 122

[54]() اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري 616هـ، ص: 2/ 285

[55]() المرجع السابق: 2/ 285

[56]() الشافية، لابن الحاجب 646هـ، ص: 94

[57]() شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي 686هـ، ص: 3/ 67

[58]() المرجع السابق: 3/ 67

59() الخصائص، لابن جني 392هـ، ت: محمد علي النجار، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1371هـ/ 1952م ، ص: 1/ 265

[60]() الكشاف، للزمخشري 538هـ، ص: 3/ 18

61() أمالي ابن الشجري 542هـ، ت: محمود الطناحي،ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1413هـ/ 1991م، ص: 2/ 242

[62]() نتائج الفكر في النحو، للسهيلي 581هـ، ص: 84

[63]() اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري 616هـ، ص: 1/ 105